



الشيخ صباح الخالد يدعو إلى الارتقاء بأسلوب الحوار



علي العمير متحدثاً



مبارك الخريج متربساً جاذباً من الجلسة

الحكومة تنفذ حرفيا كل ما يصدر عن السلطة القضائية من أحكام

عبد الله: ملتزمون بتطبيق القانون على الكبير والصغير

حمدان: وزير الكهرباء ليس مختصا ولديه لبس ولجنة الترقىات فيها مسؤوليات



سعدون حمدان يواصل انتقاده لسياسات التقى

الفضل: القانون الذي حكم به القضاة خرج من هذه القاعة والحكومة يجب أن تتحترمه وتطبّقه ما نراه محاولات للتفرقة في تطبيق القانون بين المواطنين العاديين والناس الواقعين ضد السلطات



فيصل الفضل محظياً بتطبيق القانون

الخالد للهاشم: هدفنا مصلحة البلد ونرفض الإساءة ولكن بأسلوب راقٍ

العمير: يسّوؤنا اختلاف مواطن مع آخر فما بالنا مع من كان ممثلاً للأمة مع دمز البلد نحن لا نتكلم عن حكم صدر ولكن عن السلوكات المصاحبة من حيث مسيرات وإغلاق طرق

سعدون حمدان: وزير الكهرباء ليس بالمتخصص ولديه ليس ولجنة الترقىات فيها مسؤوليات وما نريده معرفة بها.

متضامنة لأن أم安 البلد أهم من الوزير بشخصه وليس ما يحضر مو مهمته. دشتي: نحن نتبرأ من اليد التي تسبّب في مصر. بالعكس أنا أعلمك على العمل الوطني أشلون. صفا: طير طير روح. دشتي: قليلة ادب، بطيء وحدث هرج ومرج واعتراض من الناشرين حسين القلاف واستأنفت الجلسة بعد رفعها لمدة يوم ساعة. عبدالحميد دشتي: قبل الاستئناف ستسحب طلبنا على أن تكون الجلسة سرية. ويبلو الأمين العام طلب مقدم من النواب لتحويل الجلسة إلى سرية لمناقشة خلفية الحكم على أحد النواب السابقين. يعقوب الصانع: باعتباري أحد مقدمي المطلب اتفق معهم بتحويل الجلسة إلى سرية. الرئيس: تخلي القاعة. صباح الخالد: نشكر الاخوة الاعضاء على هذا التعاون ونأمل ان يتم مناقشة الساعة الواحدة ليمضي حضور وزير الداخلية. عبدالله المعيوف: المفروض أن تقدم الحكومة بهذاطلب وليس النواب. سعدون حمدان: لا بد من التصويت على سرية الجلسة ويأخذ رأي المجلس. ويبلو الأمين العام طلب بتقديم بند في المداولة الثانية القانون لتعديل مرسوم قانون 80/39 بشأن الإثباتات في المواد الجنائية. خليل المصالح: لا بد من التصويت على سرية الجلسة. رولا دشتي: على سرية الجلسة. سالم الأذينة: الرئيس: التصويت بعد إخلاء القاعة وليس الآن. سعد الذئفور: يعقوب الصانع: أتمنى اقرار هذا القانون بمداولته الثانية. يبلو الأمين العام اسماء الصخور للتصويت على القانون. الشيف سلمان حمود: موافق المجلس بحضور 40. موافقة 35. وامتناع 5. سعدون حمدان: هناك مقتراح قدمناه للأمانة. ويبلو الأمين العام طلب من النواب لشرح الحالة المالية للدولة في الجلسة المقبلة. مصطفى الشامي: أي بيانات هناك موازنة درسها وهناك ارقام وجهات لا بد من دراستها ومعرفة حالتها ولابد من إغلاق الحسابات حتى تعرف الارقام وأذا كانت هناك استثناء معينة

د. علي العمير: نحن أمام ضعف الحكومة فهي صوت امس علىطلب بالموافقة فالوزراء غير حاضرين، والوزير المختص غير حاضر، ولا تقبل على أبواباً سمو الأمير ما قبل، ويقرض ان يكون الصيف الامامي موجود ولا يمكن للنواب ان يطمئنوا شيئاً في المظاهرة من يريدني ياتي الذي سيقف، هل نحن الذين سخروا للشارع لعلمه الامر ام الوزير المختص وعلى وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة ان تبين هل سيخضر الوزير ام لا. محمد العبدالله: اشكر أخي الدكتور على العمير فنحن وافقنا على الطلب امس للاستماع الى كل الآراء وتعاشينا مع ميدانياً احترام الدستور وتطبيق القانون وواجبنا الالتزام به وتطبيقه الفعلي، الاخ ووزير الداخلية قوم بهمام رئيس الوزراء بالاتفاقية.

وهو يرتبط معايد مسقية مع الديوان الاميري ولذلك لن يتمكن من المناقشة او الى الجلسة القادمة متترك لكم، ونؤكد ان السجون المركزية تحتوي على جميع الخارجين على القانون جمعياً دون تمييز وتشديد بالسلطة القضائية ولن نسمح لأحد بالتعدي علينا او المقام السامي.

د. علي العمير: وزير الداخلية الآن لن يحضر الجلسة، فنحن الآن أمام مراجعة هل نستمر في المناقشة أم نؤجل الموضوع، يسّوؤنا إن مختلف مواطننا مع مواطن آخر فما بالنا مع من كان ممثلاً للأمة مع رمز البلد.

نحن نتكلم عن سلوكيات مصاحبة للحكم وشوارع سكرتير ومخاشرات نظمت، فهو يستطيع وزير الدولة نقل توجيهاتنا الى الوزارة وزارة الداخلية فاعتقد ان لن تكون هناك جدوى من مناقشة الامر دون وجود الوزير المسؤول.

عبدالله التميمي: نفس هذا

المطلب

صارت أهازيج وتهكم على

القضاء في المحكمة في قصر

العدل، لكننا عندما كنا نريد

تحصيص ساعة مناقشة ذلك

عندما قالوا «نسمح لك»، ومن

دفن رأسه في التراب من صوت

على تأجيل الأربعية استجابيات